ياسة وغاب الاقتصاد!!

تماعات!

عملية الاستيعاب وتحديد الاحتياجات ، ولم تستطع استيعاب المتغيرات ولا تـزال تتعامل مع التعهدات الخارجية شأنها شأن الموارد المالية المتاحة في الموازنة العامة ولم تستطع أن تقدم للمشاريع دراسات الجدوى والفنية والتصاميم اللازمة.

بالإضافة إلى التأخر الكبير في إعداد وثائق المناقصات وإنزالها وتأهيل الكوادر البشرية والاستشارية وتحليل العروض المقدمة من الشركات والبت فيها وإرساء العروض على الشركات الفائزة وعملية بدء التنفيذ.

ويوضح أن هذه الصعوبات تتسبب في تأخير تدفق التمويلات الخارجية إلى الداخل لأن أي مانح لن يقدم أي تمويل إلا بناءً على اتفاقيات تمويل واتفاقيات تعاقدية مع مقاولين منفذين للمشاريع.

مستجدات

عرضت الحكومة في اجتماع مايو لأصدقاء اليمن المنعقد بلندن ورقة اقتصادية تضمنت آخر المستجدات الخاصة بسير تنفيذ مخرجات مؤتمري الرياض للمانحين ونيويورك والمتعلقة بعملية تخصيص واستيعاب التعهدات التمويلية لبرنامج الاستقرار والتنمية.

وابرز ما اتفق علية الأصدقاء الموافقة على مقترح يقضي بعقد لقاءات منتظمة للجان الفنية بين اليمن والمانحين بهدف تسريع استيعاب التعهدات التمويلية.

وعقدت في نفس السياق اجتماعات اللجنة اليمنية ـ الأوروبية المشتركة بعد انقطاع دام أكثر من عامين بسبب الأحداث التي شهدتها البلاد.

وكان الاتحاد الأوروبي قد أعلن عن تعهده بتقديم 215 مليون دولار لدعم البرنامج المرحلي للاستقرار والتنمية خلال مؤتمر المانحين الذي عقد بالعاصمة السعودية الرياض سبتمبر من العام 2012م.

وناقش الاجتماع العديد من القضايا والمواضيع الهامة منها استكمال تخصيص الدعم الأوروبي المقدم للتنمية في اليمن في مجالات التعليم والصحة والحوكمة والحوار الوطني والانتخابات ومشاريع الصندوق الاجتماعي للتنمية.

وسبق الاجتماع الأوروبي ، عقد الاجتماع الثالث عشر للجنة الفنية اليمنية الخليجية المشتركة والذي أكد على أنّ اليمن تمر بظروف حرجة تتطلب دعم ومساندة الأشقاء الخليجيين.

وتشكل دول الخليج وفي مقدمتها المملكة العربية السعودية العمود الفقري لمانحي اليمن بنسبة تتجاوز الـ60% من إجمالي التعهدات المقدمة بمؤتمري الرياض ونيويورك للمانحين وأصدقاء اليمن.

أولويات

حددت الحكومة أولويات التعاون مع البنك الدولي في شهر يونيو ، في إطار الزيارة التي قام بها إلى اليمن المدير التنفيذي في البنك الدولي ميرزا حسن ، والذي يعد أرفع مسؤول في أكبر مؤسسة مالية دولية زار بلادنا العام 2013م .

وتضمنت هذه الأولويات والاحتياجات إعادة الأعمار في المناطق المتضررة من الأحداث وخصوصا في المحافظات الجنوبية والتي قدرت بنحو 100 مليار ريال ، وبرامج لتوسيع شبكة الأمان الاجتماعي والتخفيف من عجز الموازنة العامة للدولة ، ومشروع في الثروة السمكية وإعادة هيكلة وزارة المياه وبرنامج الطفولة المبكرة بالإضافة إلى ثلاثة مشاريع لتوليد الطاقة الكهربائية وبرامج لتشغيل الشباب .

وأكد البنك الدولي انه ينتظر نتائج ومخرجات مؤتمر الحوار وتحديد شكل الدولة ويستعد لذلك بخطة واسعة وحشد الدعم الدولي للوقوف مع اليمن.

وأثار المسؤول الدولي نقطة مفصلية في غاية الأهمية تتعلق بمسار استيعاب تمويلات المانحين والتي يقودها ويشرف عليها البنك الدولي ، حين اعتبر أن الوقت غير مناسب لتنفيذ قرار رفع الدعم عن المشتقات النفطية ، حيث ليس من العدالة أن ترفع الدعم ولديك فقراء سيتضررون ، وكذا ارتباط بما سيسفر عنه مؤتمر الحوار الوطني من نتائج ستحدد مسار الدعم الدولي لليمن خلال الفترة القادمة.

ملفات نوعية

آخر اجتماع لأصدقاء اليمن في العام 2013م والمنعقد بنيويورك شهر سبتمبر الماضي ،هدف إلى حشد الدعم لليمن ولاستكمال تنفيذ المبادرة الخليجية ، وأيضا الوفاء من المانحين بخصوص تعهداتهم التي التزموا بها ، وكان هناك إجماع دولي بحسب المسئولين الحكوميين المشاركين في الاجتماع لمساعدة اليمن ، للوصول بعملية التغيير السلمي إلى مراحلة الأخيرة ، بالإضافة إلى اطلاع المانحين في إنشاء الجهاز التنفيذي والتعهدات التي تم الحصول عليها وكذا الاطلاع على مستوى الإصلاحات التي تم القيام بها ، وتصدر هذا الاجتماع ملفات هامة على رأسها خطة لتشغيل الشباب ، وبرنامج الشراكة مع منظمات المجتمع المدني ، وتقرير خاص بالإصلاحات المتعلقة بالخدمة المدنية لإزالة الوهميين والأسماء المزدوجة.

حصيلة نهائية

تكشف وزارة التخطيط والتعاون الدولي عن تخصيص 86% من تعهدات المانحين البالغة نحو 7مليارات دولار والتوقيع على اتفاقيات 45% من المشروعات المحددة في البرنامج المرحلي للاستقرار والتنمية بأكثر من 3 مليارات دولار ، حصيلة نهائية لتمويلات المانحين للعام 2013م.

وبالتالي هناك بحسب الـوزارة تقدم في استيعاب هذه التعهدات والمضي في استكمال التوقيع على بقية الاتفاقيات الخاصة بالمشروعات الأخرى ، والمفاوضات مع المانحين وصلت الى مراحل متقدمة ، وكما تقول الوزارة يعد انجاز كبير نظرا للظروف التي نمر بها في اليمن وهي ظروف ليست مواتية أو مشجعة ، ومع ذلك وفقا لهذه المؤشرات ما يؤكد أن ثمة تقدما جيدا ، وهناك اتصالات مكثفة وجهود حثيثة لاستكمال تخصيص واستيعاب التمويلات خلال العام القادم 2014م.

القطاعـات الإنتاجيـة تتـوج العام 2013م بانكمـاش

ظلت القطاعات الانتاجية في بلادنا تحفر في الصخر خلال العام 2013م لكنها مع ذلك لم تسلم من متغيرات تقودها للانزلاق نحو هاوية الانكماش الفعلي وهو ما يعيد للأذهان الظروف التي مرت بها عام 2011م.

رصد/ أحمد الطيار

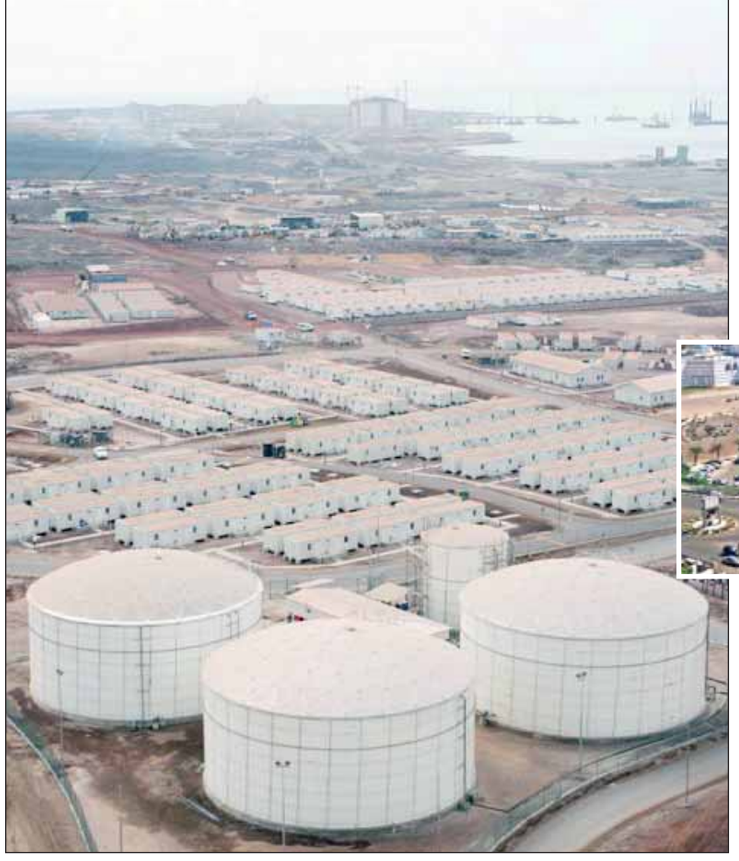

قطاع الصناعات الاستخراجية

شهد القطاع النفطي تراجعا حـادا في الكميات المنتجة خلال العام 2013م نتيجة تراجع الإنتاج اليومي بفعل توقف الإنتاج نتيجة للتفجيرات الإرهابية التي تعرض لها أنبوب النفط في مـارب حيث تلقى عمليات تخريب للأنبوب بمعدل يفوق 2011م في الشهر لينتهي العام وقد تقلص إنتاج حقول مارب من حوالي 2مليون شهريا إلى 750 ألف برميل في نهاية شهر أكتوبر .

ويعتبر قطاع النفط والغاز القطاع الوحيد من قطاعات الإنتاج السلعي الذي سيشهد انكماشا بأسعار السوق الثابتة خلال عام 2013م وذلك بنسبة 20% على الأقل مقارنة مع انكماش بنسبة 14.6% في 2012م ونتيجة لذلك فقد انخفضت أهميته النسبية في الناتج المحلي الإجمالي إلى أكثر من 13% خلال عام 2013م مقارنة مع 10.6% في 2012م ويرجع هذا إلى الانكماش بدرجة أساسية إلى تراجع كمية إنتاج النفط الخام والغاز.

ورغم ذلك شهد قطاع النفط والغاز أحداثا اقتصادية هامة خلال العام 2013م الأبرز فيها هو التعديل السعري لأسعار بيع الغاز المسال فقد نجحت اليمن في تعديل القيمة من 3 دولار للمليون وحدة حرارية إلى 12ر60 دولار وفقا لأسعار النفط مؤشر (جي سي فوب) ،وتعتبر هذه الخطوة هامة من الناحية الاقتصادية ستحقق عائداً كبيراً للبلد قد يصل إلى مليار دولار في العام بدلا عن 160 مليون دولار.

وتوقع وزير النفط أن يحقق المشروع حوالي 18 إلى 22 مليار دولار وهناك مساع للوصول إلى 40 أو 45 مليار دولار خلال فترة العقود من 20 إلى 25 سنة وقد يزيد هذا الرقم إلى 60 مليار دولار.

تعرض القطاع النفطي لعمليات تخريبية إرهابية كبيرة خلال عام 2013م ويؤكد وزير النفط والمعـادن المهندس احمد دارس أنه وبحسب الدراسات الأولية منذ مارس 2011م إلى مارس 2013 بلغت الخسائر حوالي أربعة مليارات و750 مليون دولار نتيجة التفجيرات لأنابيب النفط وأعمال التخريب على بعض المنشآت.

ورغـم تلك العمليات الإرهابية لازالـت اليمن تستقبل العديد من الشركات الراغبة بالاستثمار النفطي وبين الوزير دارس أن 45 شركة عالمية تقدمت للاستثمار في 20 قطاع نفطي تم طرحها للمنافسة حيث تم تأهيل حوالي 21 شركة من هذه الشركات وسيتم عرض النتائج في يناير القادم .

القطاع الزراعي

القطاع الزراعي أصيب بنكسة انعدام الديزل لمضخات الري والنقل من جهة ومن جهة أخرى تفاقمت مشكلة التاتا ابسلوتا أو ما يعرف بحافر انفاق الطماطم والتي قضت على اكثر من 60% من المحصول في المحافظات المنتجة مخلفة خسائر تصل إلى 30 مليار ريال في حين اختتام العام الزراعي 2013م بموجة جراد فتاكة قضت على المحاصيل الشتوية في سهل تهامة ومازالت اسرابها تعيث في الأرض فسادا حتى الآن.

ومع ذلـك يتوقع الخبراء أن يكون قطاع الزراعة قد سجل بالأسعار الثابتة خلال العام 2013م نموا طفيفا نسبته 3.9% مقارنة مع نمو بلغ 3.2% في عام 2012م ومع ذلك فإن الأهمية النسبية لهذا القطاع في الناتج المحلي الإجمالي قد زادت بمقدار طفيف إلى 16.5% خلال عام 2013م مقارنة 16.2% في عام 2012م.

قطاع الصناعات التحويلية

يتوقع أن يحقق قطاع الصناعات التحويلية نموا حقيقيا بمعدل 5% خـلال عـام 2013م مقارنة مع نمو قدره 7.2% في 2012م ونتيجة لذلك لاتزال أهميته النسبية إلى الناتج المحلي الإجمالي عند حدود 5% مقارنة بـ5.6% في 2012م

توقعات الانتاج السلعي

تظهر بيانات وتوقعات خـبرآء اقتصاد ومحللين أن قطاعات الإنتاج السلعي في عام 2013م ستصاب بانكماش بسيط بنسبة 1% مقارنة مع بانكماش نسبته 3% في العام السابق ويعود هذا إلى الانكماش في قطاع الصناعات الاستخراجية والمتوقعة أن تبلغ أكثر من 23% مقارنة مع انكماش نسبته 18.6% في العام 2012م وفي نفس الوقت يمكن للقطاعات الأخرى أن تسجل ارتفاعا في نسب نموها حيث من المتوقع ارتفع معدل نمو قطاع الصناعات التحويلية بنسبة 9.2% مقارنة بنمو 7% عام 2012م.

ويتوقع أن يسجل قطاع الكهرباء والمياه والغاز نمو بنسبة 15% مقارنة مع انكماش بلغت نسبته 12.4% في عام 2012م وأما قطاع الزراعة والغابات والصيد فيمكنه النمو بنسبة 3.2% متراجعا عن نمو نسبته 3.8% في عام 2013م.

أما قطاع التمويل والتأمين والعقارات وخـدمـات الأعـمـال فيتوقع تحقيق نموا بلغ حوالي 6.6% مقارنة مع نمو بسيط بلغ 0.01% كما أن نشاط قطاع النقل والتخزين والاتـصـالات سيسجل نموا بمعدل 1.7% مقابل انكماش بمعدل 26.7% في العام السابق وبلغ معدل ارتفاع تجارة الجملة والتجزئة والمطاعم والفنادق والصيانة حوالي 4.8% مقارنة مع انكماش نسبته 15.7% كما سجل معدل نمو قطاع منتجي الخدمات الحكومية نسبة 3.6% مقارنة مع نمو نسبته 3.7% في العام السابق.

قطاع البناء والتشييد

تعرض هذا القطاع لازمـة غير مسبوقة نتيجة للأحداث في 2011 و2012م وتأخر صرف مستحقاتها عن الأعوام الماضية كما أن البرنامج الاستثماري للحكومة لم يشهد تدفقا استثماريا كبيرا رغم تبني الحكومة تنفيذ مشاريع كبيرة لكن تأخر الحصول على التمويلات الخارجية إثـر على ذلك ويعتقد خبراء اقتصاد أن قطاع المقاولات يمر بمنعطف خطير يمكن أن يقضي خصوصا وأن مستحقات المقاولين المتأخرة تزيد على 45 مليار ريـال منها 14 مليارا تعزيزات معتمدة و30 بليونا على شكل مستحقات، وهناك مخاوف تطفو على السطح أن تتزايد تسريحات العمال من هذا القطاع إذ تعمل فيه 800 شركة مقاولات، تشغّل 1.5 مليون عامل، ويستفيد منها أكثر من 25 % من إجمالي السكان.

تعديل سعر الغاز المسال من 3 دولار إلى 12ر60 دولار نجاح يعيد الثقة في قطاع النفط والغاز

7 مليارات ريال خسائر 73 اعتداء على خطوط الكهرباء في العام 2013م

الاعتداءات المتكررة على الخدمات العامة.. خسائر فادحة

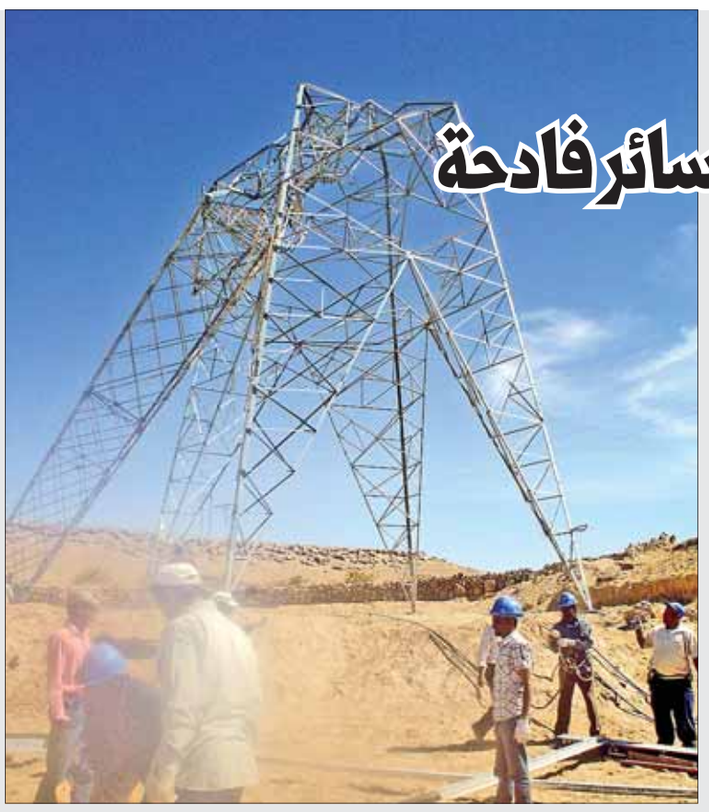

لا يزال المواطن اليمني يتجرع آثار الاعتداءات المتكررة على البنية التحتية والقطاعات الخدمية المتمثلة في "الكهرباء والاتصالات والنفط" من خلال تأثيراته السلبية على قوته ودخله اليومي.. فقد تراجع مستوى دخله مقارنة بالأعوام السابقة مما جعله يحاول الاهتمام بتوفير المتطلبات الأساسية والضرورية له ولأسرته.

ويشير اقتصاديون إلى أن الاعتداءات التي تعرضت لها البنية التحتية خلال العام الماضي أثرت تأثيرا كبيرا على ميزانية الدولة لتنعكس سلبا على أسعار المواد النفطية والاستهلاكية بمختلف أنواعها.

الاستثمار كعادته يحتاج إلى بنية تحتية صحيحة وملائمة لجذب رؤوس الاموال المحلية والخارجية.. فقد تراجع الاستثمار بنسبة كبيرة بسبب انعدام الأمن وضعف الخدمات المحلية والاعتداءات المتكررة خصوصا على الكهرباء والنفط.

تحقيق/ حسن شرف الدين

عادة الجانب الاستثماري يحتاج إلى بيئة استثمارية قابلة للعمل والإنتاج.. ومنها توفير الطاقة الكهربائية بالقدر الكافي لتشغيلها.. فقد شهد قطاع الكهرباء عام 2013م 73 اعتداء أبرزها تفجير قواعد البرج رقم 425.. فيما بلغت النفقات التي تحملتها وزارة الكهرباء خلال عام 2012م 40 ملياراً و259 مليون ريال..فيما وصلت قيمة قطع الغيار وأجور ونفقات الإصلاح في عام 2013م سبعة مليارات ريال تقريبا.

خسائر الكهرباء

وبحسب ما قاله مدير عام النقل ومحطات التحويل بوزارة الكهرباء المهندس عبدالواسع القـدسي فـإن عـدد الاعـتـداءات عـلى قطاع الكهرباء عام 2012م بلغ 173 اعتداء فيما بلغت الاعتداءات عام 2013م 73 اعتداء حتى 1½013/6م..أبرز هذه الاعتداءات تفجير قواعد البرج رقم 425.. حيث كانت العادة أن تكون الاعتداءات بإطلاق الأعيرة النارية على خطوط النقل أو على الأبراج،لكن هذه المرة كان الاعتداء مختلفا حيث تم تفجير قواعد البرج وانهياره مما أدى إلى انقطاع المنظومة الكهربائية كاملة بما فيها خروج مارب الغازية عن الخدمة.

وأضاف المهندس القدسي: إن الوزارة تحملت نفقات كبيرة بلغت تقريبا خلال عام 2012م أربعين مليارا و259 مليون ريال.. فيما وصلت قيمة قطع الغيار وقيمة أجور ونفقات إصلاح وقيمة طاقة منقطعة خلال العام 2013م حوالي سبعة مليارات ريال، هذا فقط في قطاع النقل..

أما في قطاع التوليد فقد تعرض لخسارة كبيرة في محطات التحويل الرئيسية والفرعية.. ونتيجة للاعتداءات المتكررة والفصل المتكرر للتيار الكهربائي يحصل انهيار لبعض المعدات والآلات مثل القواطع والمحولات وكثير من الآلات بسبب الإجهادات على هذه المعدات إلى جانب انخفاض العمر الافتراضي للآلات التي تساعد في توفيد التيار الكهربائي ونقله للمستفيدين..مما يؤدي إلى خسائر كبيرة تتحملها الدولة في ظل الاعتداءات المتكررة التي نتمنى أن توقف بشكل نهائي ونتمنى أن نخرج بنتائج إيجابية لمؤتمر الحوار الوطني يوقف الجانب السلبي المتعلقة بالاعتداءات على خطوط النقل.. مضيفا: لا يوجد مبرر قانوني لهذه الاعتداءات المتكررة.

ويـقـول: هناك مشاكل في قطاع الطاقة والمنظومات الكهربائية في دول أخرى لكنها لا تتعرض لأي اعتداءات لأنها ليست ملكا للدولة ولكنها ملك للشعب والناس فالاعتداء على خطوط النقل والشبكة الكهربائية يعتبر اعتداء على حقوق الناس وحقوق القطاع الاقتصادي الذي يتأثر كذلك نتيجة هذه الاعتداءات من خلال انقطاع التيار الكهربائي عن المنشآت الاقتصادية والاستثمارية.. وهناك توجيهات من وزير الكهرباء برفع قضايا قانونية ضد المخربين ومتابعتهم قانونيا ليكون للقضاء كلمة الفصل في هذه الشأن.

وبحسب القدسي فإن لتعثر المشاريع نصيباً من هذه الاعتداءات حيث توقف تنفيذ العديد من المشاريع التي كانت الوزارة بصدد تنفيذها أبرزها مشروع "مارب2" والتي كان مخطط لها أن تدخل الخدمة بداية العام 2014م كما يقول مدير عام النقل ومحطات التحويل بـوزارة الكهرباء.

الاتصالات

قطاع الاتصالات لم يكن بمأمن من أيدي المخربين فقد تكبدت المؤسسة العامة للاتصالات خسائر فادحة جراء الاعتداءات التخريبية على الكابلات خلال النصف الأول من العام 2013م تزيد عن مليار ونصف المليار ريال.. حيث استهدف خلال العام الماضي 2013م فقد تعرضت كابلات الألياف الضوئية في محافظات صنعاء ومـارب والحديدة وحجة إلى أعمال تخريبية مساء يوم 16 ديسمبر 2013م ما أدى إلى قطعها وتأثر خدمات الاتصالات والإنترنت وضعفها في جميع محافظات الجمهورية، وبعد ثلاثة أيام من الاعتداء الأول تم الاعتداء مرة أخرى فجر يوم 19 ديسمبر 2013م حيث تعرضت الشبكة الوطنية للاتصالات لاعتداءات تخريبية هي الأكبر من نوعها في ثلاثة مواقع رئيسية تتواجد في شبوة عمران ومارب، مما أدى إلى خروج شبكة الاتصالات "هاتف/إنترنت" عن الخدمة في محافظات مارب والجوف وحضرموت وشبوة وأبين وعدن وعدد من المناطق والميدريات في المحافظات الأخرى.

وأكد وزير الاتصالات في تصريح سابق على أهمية تكاتف الجهود لإيقاف أعمال التخريب والاعتداءات المتكررة على الشبكة النحاسية والتي تتسبب في خـروج الشبكة عن نطاق الخدمة في بعض المحافظات إضافة إلى ما تسببه من أضرار كبيرة بالشبكة وما تلحقه من خسائر مالية فادحة بالمؤسسة العامة للاتصالات.

وتذكر مصادر بـوزارة الاتصالات وتقنية المعلومات أن إجمالي الخسائر التي تكبدتها المؤسسة العامة للاتصالات جراء الاعتداءات التخريبية على الكابلات النحاسية خلال النصف الأول فقط من العام 2013م تزيد عن مليار ونصف المليار ريال على الأقل.

قطاع النفط

قطاع النفط كان المتصدر للأعمال التخريبية خلال العام 2013م حيث بلغت خسائر وزارة النفط في القطاع النفطي جراء الاعتداءات والأعمال التخريبية على أنابيب النفط حوالي أربعة مليارات و750 مليون دولار بحسب الدراسة الأولية منذ مارس 2011م إلى مارس 2013م.

وخلال العام الماضي 2013م تصدرت قضية أسعار الغاز الطبيعي المسال تناولات الصحافة والاقتصاديين والسياسيين فكان لها النصيب الأوفر من ذلك للضغط على الحكومة لتعديلها.. حتى أعلن الوزير دارس بأن اليمن قد نجحت في تعديل أسعار الغاز الطبيعي المسال مع شركة كوجاز الكورية وفقا للأسعار العالمية بدأ من العام القادم.. موضحا أن السعر السابق كان 3 دولارات للمليون وحدة حرارية وتم تعديله إلى 12,60% وفقا لأسعار النفط مؤشر (جي سي فوب) بما سيحقق عائدا كبيرا للبلد يصل إلى مليار دولار في العام بدلا عن 160 مليون دولار.. مشيرا إلى أن المفاوضات مع شركتي توتال وجي بي أف سويس لاتزال جارية للوصول إلى نتائج وعرضها على مجلس الوزراء.

أضرار كبيرة

يؤكد خبراء اقتصاد أن الاعتداءات المتكررة على البنية التحتية تحدث أضراراً كبيرة منها انخفاض الاستثمار والانتاج وزيـادة معدل البطالة والفقر وهذه الأضرار مرتبطة بعدم استقرار الأوضاع في البلد.. كما أنها تعمل على حرمان الدولة من مصدر أساسي من الدخل القومي.. فاليمن كما هو معلوم تعتمد بنسبة 90% تقريبا على إيرادات الموازنة من النفط.

ويقول الخبير الاقتصادي أحمد يحيى عبدالقادر: إن الاعتداءات المتكررة وتوقف النفط تجعل الدولة تخسر كل مصادر الدخل أي أنه يقل الإنتاج وصادرات اليمن للخارج..وبالتالي لا تستطيع رفد ميزانية الدولة بما يكفي لتشغيل الموازنة العامة.. ومن خلال التقارير الحكومية التي تبين أن الدولة تكبدت حوالي 3,166 مليار ريال جراء هجمات استهدفت أنابيب النفط والغاز للعام 2013م.

عزوف عن الاستثمار

ويـرى الخبير الاقتصادي خالد محمد الصعفاني أن الطاقة المشتراة خلال العام 2013م على سبيل المثال وحدها كافية لبناء محطتين غازيتين بقدرة ألف ميجاوات.. والاعتداءات المتكررة على أبـراج الكهرباء وأنابيب النفط والاتـصـالات تزيد من مخاوف المستثمرين وعزوفهم عن الاستثمار في اليمن نتيجة عدم الاستقرار الأمني والاقتصادي في البلد.

ويقول الصعفاني: يجب على الحكومة توفير الأمن الدولة في جميع المحافظات وتوفير خزانات احتياطية لتغطية الاحتياجات لتقليل الاعتماد على البترول كمصدر رئيسي للطاقة واحلال الغاز الطبيعي محل المنتجات البترولية مع استغلال مصادر الطاقة الجديدة والمتجددة واتاحتها بوفرة مما يساعد على التوافق البيئي من جهة وتحقيق تنمية مستدامة من جهة آخرى.